مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _ سلسلة العلوم البيولوجية المجلد (29) العدد (1) 2007
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research - Biological Sciences Series Vol. (29) No. (1) 2007

دراسة مقارنة للإمكانات الزراعية المتاحة بين الأردن وسورية

الدكتور منذر خدام*
الدكتور غسان يعقوب *
عوض منسي الحمايده **

(تاريخ الإيداع 7 / 12 / 2006. قبل للنشر في 2007/2/15)

□ الملخّص □

إن مطلب التكامل الإنتاجي والاقتصادي بين الدول العربية، هو من المطالب الراهنة والاستراتيجية خصوصا" في ظروف العولمة. ونظرا" لاتساع الفجوة الغذائية على مستوى الوطن العربي ككل، وعلى مستوى كل دولة، كان لا بد من البحث عن إمكانيات زراعية غير مستفاد منها، أو عن تفعيل وزيادة كفاءة الانتفاع بالموارد الزراعية المتاحة، وتكاملها. وبالفعل فقد بينت الدراسة ضعف كفاءة استغلال الموارد الزراعية المتاحة في الأردن وسورية، وكذلك وجود إمكانات زراعية غير مستفاد منها مثلا"؛ وجود مساحات كبيرة من الأراضي الصالحة للزراعة في الأردن لا تزال خارج نطاق الزراعة، وكذلك استمرار وجود نظام الراحة للأراضي في سورية، هذا بالإضافة إلى هدر الموارد المائية المتاحة في سورية من جراء استخدام نظام الري بالغمر.

ولقد بينت الدراسة أيضا" إمكان تحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من المنتجات الزراعية، في كلا البلدين، بنسب تصل إلى 100% في كثير من الأحيان، وذلك من جراء تكامل الأنشطة الزراعية فيهما وزيادة كفاءة الانتفاع بالموارد الزراعية المتاحة.

كلمات مفتاحية: الكفاءة، التكامل، الغلة.

* أستاذ في قسم الاقتصاد الزراعي- كلية الزراعة- جامعة تشرين- سورية.
** طالب دكتوراه- قسم الاقتصاد الزراعي- كلية الزراعة- جامعة تشرين- سورية.

مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _ سلسلة العلوم البيولوجية المجلد (29) العدد (1) 2007
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research - Biological Sciences Series Vol. (29) No. (1) 2007

A Comparative Study between Agriculture Feasibilities in Jordan and Syria

Dr. Mounzer Khaddam*
Dr. Ghassan Yacoub*
Awad Al-hamaieda**

(Received 7 / 12 / 2006. Accepted 15/2/2007)

□ ABSTRACT □

It is a strategy demand under globalization conditions for production and economic integration among Arab countries. There is also an increase in the food gap at the level of Arab countries and even at the level of each country. So, it is necessary to find and concentrate on unused agriculture feasibilities or to increase and integrate the efficacy of agricultural material benefits.

This study declares the weakness on the efficacy of the use of agriculture materials which are available in Jordan and Syria. There is also in Jordan improper use of agriculture feasibilities as in Jordan there are uncultivated lands. In Syria one of the problems is applying fallow system and improper use of irrigation water by using surface irrigation system.

This study also finds that it is possible to achieve self dependence for many agricultural products in both countries with 100%. In most cases as a result of integration of agriculture activities increase the efficacy to get benefits of available agriculture materials.

Keywords: efficacy, integration, yield.

* **Professor, Department of Agricultural Economics, Faculty of Agriculture, Tishreen University, Lattakia, Syria.**
****Ph.D. Student, Department of Agricultural Economics, Faculty of Agriculture, Tishreen University, Lattakia, Syria.**

المقدمة:

إن الأهداف الاستراتيجية للنشاط الزراعي في جميع البلدان تتركز في ثلاثة اتجاهات: تأمين الغذاء للسكان، وتزويد الصناعة بالمواد الخام، وتأمين فائض للتصدير. وبما أن القطاع الزراعي من أهم الركائز الأساسية للتنمية الشاملة، بأبعادها الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية، فإن الدول المتقدمة تخصص موارد متزايدة لدعم هذا القطاع. ففي عام 2000 بلغ الدعم المقدم من قبل الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي، والتنمية، للقطاع الزراعي نحو 321 مليار دولار، أي ما نسبته 32% من إجمالي عائدات الزراعة في تلك الدول. ومع أن هذا الموضوع قضية خلافية في إطار منظمة التجارة العالمية، إلا أن الدول المشار إليها تصر على تقديم الدعم للقطاع الزراعي، على الرغم من أنه يكلفها مبالغ باهظة. [1]

وفي الأردن وسورية يحتل القطاع الزراعي موقعاً هاماً في الاقتصاد القومي. مع أن هذا الموقع في سورية يبدو أكثر حيوية للاقتصاد الوطني منه في الأردن، بالنظر إلى اختلاف الإمكانيات الزراعية المتاحة وهذا ما بينته الأرقام الإحصائية. ففي عام 1992 بلغت مساهمة الزراعة في الناتج الإجمالي للأردن نحو 7.2% فقط، وفي السنوات التالية أخذت هذه النسبة بالتراجع إلى أن وصلت إلى 2.4% في عام 2004. وفي مجال التجارة الخارجية فقد أسهم القطاع الزراعي بالمتوسط بنحو 24.3% من صادرات الأردن خلال الفترة 1996– 2000، لتعود هذه النسبة إلى التراجع حتى وصلت إلى 15.8% في عام 2004. [2]

ومن أسباب هذا التراجع في دور القطاع الزراعي الأردني توقف الدعم الحكومي للزراعة نتيجة لانضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية، فضلاً عن محدودية الموارد المائية المتاحة للري كماً ونوعاً، وكذلك إحجام القطاع الخاص عن إقامة مشروعات ذات حجوم اقتصادية. ولم تستطع المؤسسات الحكومية والأهلية ومنها التعاونيات، واتحاد المزارعين، وتنظيم المنتجين الزراعيين التعويض عن هذا التقصير.

وفي سورية يحتل القطاع الزراعي المرتبة الثانية بعد قطاع الصناعة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، بنسبة وصلت إلى 23% في عام 2004 بعد أن كانت 20% في عام 1997. كما أسهمت الزراعة في سورية بنحو 14% من الصادرات الكلية في عام 2004 بعد أن كانت 16% في عام 2000. في سورية ثمة إمكانات زراعية كبيرة،تقف أمامها بعض العقبات من ضمنها صغر الحيازات الزراعية واستمرار تفتتها، وضعف الانتفاع بالموارد المائية المتاحة من جراء استخدام نظام الري بالغمر. [3]

أهمية البحث وأهدافه:

تأتي أهمية البحث من خلال الكشف عن الإمكانات المتاحة للقطاع الزراعي في كلا البلدين سورية، والأردن، من منظور تكاملي، بما يحقق الاكتفاء في أهم المنتجات الزراعية، ويرفع من مستوى الأمن الغذائي في البلدين. يطمح البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:–

1– دراسة مقارنة بين الموارد الزراعية في الأردن وسورية لاكتشاف الإمكانات المتاحة للقطاع الزراعي في كلا البلدين.

2– دراسة مقارنة بين بعض المحاصيل المزروعة في الأردن وسورية.

3– دراسة مقارنة للميزان السلعي لبعض المنتجات الزراعية في الأردن وسورية.

4– دراسة إمكان التبادل السلعي التجاري للمنتجات الزراعية بين البلدين.

منهج البحث ومصادر البيانات:

سوف تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، مع الاستعانة بطرق علم الإحصاء، من جمع وتبويب، ومعالجة البيانات وعرضها، ونعتقد أن هذه المنهجية ملائمة لموضوع الدراسة. أما بالنسبة للبيانات والمعطيات الضرورية لإنجاز البحث فسوف تعتمد على البيانات الإحصائية والتقارير السنوية، والدراسات المتعلقة بهذا الموضوع والمتوافرة في الدوائر المختلفة، خاصة دائرة الإحصاءات العامة، ووزارة التخطيط، والبنك المركزي الأردني، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، ووزارة الزراعة في الأردن وسورية، والمكتب المركزي للإحصاء، والمركز الوطني للسياسات الزراعية في سورية.

المناقشة:

أ- الإمكانات المتاحة للقطاع الزراعي في الأردن وسورية:

يعتمد الإنتاج الزراعي على توافر جملة من المقومات تعرف باسم الموارد الزراعية أو عوامل الإنتاج الزراعي. وبحسب طبيعة هذه العوامل فإنها تصنف إلى موارد طبيعية، وموارد مناخية، وموارد مالية، وموارد بشرية، سوف نتوقف عند كل منها بإيجاز.

1- الموارد الطبيعية – الأرض:

لقد قسمت الأردن وسورية إلى مناطق للاستقرار الزراعي بالاستناد الى معدلات الأمطار السنوية. حيث قسمت الأردن إلى أربع مناطق للاستقرار الزراعي، وقسمت سورية إلى خمس مناطق للاستقرار الزراعي. ولتكوين صورة واضحة عن مناطق الاستقرار الزراعي ومعدلات الأمطار، والمساحة لكل منطقة، انظر معطيات الجدول (1).

جدول رقم(1) مناطق الاستقرار الزراعي في الأردن وسورية وفقا" لمعدلات التهطال المطري

الأردن	المساحة (ألف هكتار)	%	معدل الأمطار السنوي/ملم	سورية	المساحة (ألف هكتار)	%	معدل الأمطار السنوي/ملم
1-شبه الرطبة	190	2.1	أكثر من 400	- الأولى	2701	14.6	600-350
2-شبه الجافة	170	1.9	400-300	- الثانية	2475	13.3	350-250*
3- الجافة	490	5.5	300-200	- الثالثة	1303	7.1	أكثر من250**
4- البادية	8084	90.5	أقل من 200	- الرابعة	1830	9.9	250-200
-	-	-	-	- الخامسة	10209	55.1	أقل من 200
-المجموع	8934	100	-	المجموع	18518	100	-

المصدر: أعد الجدول من قبلنا استناداً إلى بيانات 1- وزارة الزراعة، مديرية المعلومات والحاسوب"" التقرير السنوي " الأردن، 2004 [4].2- وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي" المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية2005 " سورية. [5]

- معدل الأمطار لا يقل عن 250 ملم لثلثي السنوات المرصودة. ** معدل الأمطار أكثر من 250 ملم لنصف السنوات المرصودة.

من المعطيات الواردة في الجدول (1) نجد أن 90.5% من مساحة الأردن هي أراضي بادية ولا تزيد فيها الأمطار على 200 ملم. في حين أن 7.4% تعتبر مناطق جافة وشبه جافة ويتراوح معدل الأمطار السنوي فيها من 200–400 ملم. وبالنظر إلى المنطقة شبه الرطبة والتي تزيد فيها معدل الأمطار السنوي على 400 ملم فإنها لا تشكل سوى 2.1% من مساحة الأردن.

وبالمقابل وفيما يخص سورية فإن 55.1% من المساحة الكلية للبلد هي أراضٍ لا تصلح للزراعة البعلية، بسبب انخفاض معدل الأمطار فيها عن 200 ملم سنويا". في حين أن 14.6% منها تقع في منطقة الاستقرار الأولى، ويتراوح معدل الأمطار السنوي فيها من 350–600 ملم والزراعات البعلية فيها مضمونة. وبالنظر إلى باقي مناطق الاستقرار الزراعي نجد أن معدل الأمطار السنوي يتراوح مابين 200–350 ملم وتشكل ما نسبته 30.3% من مساحة سورية.

ولتكوين صورة واضحة عن استخدامات الأراضي في الأردن وسورية، انظر معطيات الجدول (2).

جدول رقم (2) تصنيف إجمالي الأراضي لعام 2004 في الأردن وسورية(ألف هكتار)

التصنيف	الأردن			سورية		
	المساحة	%	نصيب الفرد(هكتار)	المساحة	%	نصيب الفرد/هكتار
-أراضي قابلة للزراعة	889	10	0.16	5909.6	31.9	0.332
1- المستثمر فعلا" في الزراعة	270	3.1	0.050	4729.4	25.5	0.266
2- سبات للراحة	115	1.3	0.021	796.0	4.3	0.044
3- غير مستثمر زراعيا"	504	5.6	0.094	384.2	2.1	0.022
-أراضي غير قابلة للزراعة	8045	90	1.503	12608.3	68.1	0.708
المجموع	8934	100	1.66	18517.9	100	1.040

المصدر: أعد الجدول من قبلنا استناداً إلى بيانات 1– وزارة الزراعة، مديرية المعلومات والحاسوب"" التقرير السنوي " الأردن، 2004. [4]2–وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي" المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية" 2005، سورية. [5]

من المعطيات الواردة في الجدول (2) نجد أن مجموع مساحة الأراضي القابلة للزراعة في الأردن قد شغلت نحو889 ألف هكتار أي ما نسبته 10% من إجمالي مساحة البلاد، منها 3.1% أراضٍ مستثمرة زراعيا" من مساحة الأردن، و 1.3% أراضٍ تركت للراحة، و 5.6% غير مستثمر زراعيا". وبالنظر إلى الأراضي غير القابلة للزراعة فقد شغلت نحو 8045 ألف هكتارأي ما نسبته 90%، هذا وقد بلغ نصيب الفرد من الأراضي القابلة للزراعة نحو 0.16 هكتار.

وفيما يخص سورية نجد أن مجموع مساحة الأراضي القابلة للزراعة قد شغلت نحو 5909 ألف هكتار أي ما نسبته 31.9% من إجمالي المساحة الكلية، منها 25.5% أراضٍ مستثمرة فعلا" في الزراعة، و 4.3% أراضٍ تركت للراحة، و 2.1% غير مستثمر في الزراعة، وبالنظر إلى الأراضي غير القابلة للزراعة فقد شغلت نحو 12608 ألف هكتار أي ما نسبته 68.1%، هذا وقد بلغ نصيب الفرد من الأراضي القابلة للزراعة نحو 0.332 هكتار.

وقد توزعت استخدامات الأراضي الزراعية في الأردن وسورية وفقا" لطريقة الري، إلى أراض مزروعة فعلا" بالمحاصيل والخضار، وإلى أراضٍ تزرع بالأشجار المثمرة ريا" وبعلا".ولتكوين صورة واضحة عن ذلك انظر معطيات الجدول (3).

جدول رقم(3) توزيع مساحة الأراضي المزروعة فعلا في الأردن وسورية في عام 2004

توزيع المساحات المزروعة	الأردن(ألف هكتار)		*سورية (ألف هكتار)	
	المساحة	%	المساحة	%
المحاصيل	147.9	%54.6	3713	%78.8
الخضار	36.9	%13.7	170	%3.5
الأشجار المثمرة	86.0	%31.7	846	%17.7
الإجمالي	270.8	%100	4729	%100
مساحة الأراضي المروية/ إجمالي المساحة	76.1	%28	1439	%30.4
مساحة الأراضي البعلية/ المساحة المزروعة	194.7	%72	3290	%69.6
نصيب الفرد من المساحة المزروعة(هكتار/الفرد)	0.050		0.266	

المصدر أعد الجدول من قبلنا استناداً إلى1- وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية2005-، سورية. [5] 1- دائرة الإحصاءات العامة " الكتاب الإحصائي السنوي" " الإحصاءات الزراعية" 2004، الأردن. [6]

من المعطيات الواردة في الجدول(3) تبين أن مجموع المساحة المزروعة فعلا" في الأردن عام 2004 قد بلغت 270.8 ألف هكتار أي ما يعادل 0.050 هكتاراً للفرد، منها أراضٍ مزروعة بالمحاصيل وقد شغلت ما نسبته 54.6 %، وإلى أراضٍ مزروعة بالخضار وقد شغلت ما نسبته 13.7%، وإلى أراضٍ مزروعة بالأشجار المثمرة، وقد شغلت ما نسبته 31.7% من إجمالي المساحة المزروعة فعلا". ومن جهة أخرى فقد شكلت مساحة الأراضي المروية ما نسبته 28% من إجمالي المساحة المزروعة، بينما باقي المساحة تزرع بعلا" وشكلت ما نسبته 72%. وفيما يتعلق بطرق الري الزراعي فإن نحو 40% من الأراضي المروية تستخدم الري السطحي أي عبر شبكة قنوات مفتوحة وغالبا" ما تكون ترابية، لا تزيد كفاءة استخدامها على 30-40%. ويستخدم أيضا" الري بالرشاشات، وإنما على نطاق ضيق لا تزيد نسبته على 2%، في حين تصل كفاءة استخدامه إلى 65%. ويستخدم الري بالتنقيط على نطاق أوسع في الأردن حيث يروى ما نسبته 58%، وهو يتميز بكفاءة عالية تصل أحيانا" إلى 90%.[8]

وفيما يخص توزيع الأراضي المزروعة في سورية نجد أن المحاصيل قد شغلت ما نسبته 78.8% من إجمالي المساحة المزروعة، بينما المساحة المزروعة بالخضار شغلت ما نسبته 3.5%. في حين أن ما نسبته 17.7% قد شغلت بالأشجار المثمرة. ومن جهة أخرى فقد شكلت مساحة الأراضي المروية ما نسبته 30.4% من إجمالي المساحة المزروعة، بينما باقي المساحة تزرع بعلا" وشكلت ما نسبته 69.6%. وفيما يتعلق بطرق الري الزراعي فهناك ما نسبته 88% تستخدم الري بالغمر(التقليدي)، ويستخدم الري بالتنقيط على نطاق ضيق حيث يروى ما نسبته 12%، وقد بلغ نصيب الفرد الواحد من الأراضي المزروعة نحو 0.26 هكتاراً.

2-المياه:

المياه ضرورية للزراعة، من هذه الناحية فإن الأردن وسورية في وضع غير ملائم نظرا" لوقوع البلدين في المنطقة الجافة وشبه الجافة. فالأمطار التي تهطل فوق الأردن لا تزيد على 8.2 مليار م3 في السنة، في حين تصل كميتها الهاطلة فوق سورية بالمتوسط إلى 46 مليار م3. وبالنظر إلى وقوع البلدين في المنطقة الجافة وشبه الجافة وارتفاع درجات الحرارة فإن أكثر من 85% من هذه الأمطار يعود فيتبخر ويدخل الدورة الهيدرولوجية من جديد. أما بالنسبة للموارد المائية المتجددة فيمكن تكوين صورة عنها من خلال معطيات الجدول (4).

جدول رقم (4) الموارد المائية في الأردن و سورية في عام 2003 (مليون م3)

البيان	الأردن		سورية	
	الكمية	النسبة %	الكمية	النسبة %
الموارد الجوفية	520.1	%64.1	6464	%36
الموارد السطحية	214.9	%26.5	4806	%27
الإجمالي	735	%90.6	11270	%63
الوارد من نهر الفرات	0	0	6627	%37
الإجمالي	735	%90.6	17897	%100
الإجمالي بدرجة تنظيم 73.74%	–	–	13197	%4،91
رواجع الصرف الزراعي	0	0	1948	%4،13
رواجع الصرف الصحي والصناعي	75.4	%9.4	1258	%8.7
الفاقد بالبخر من المسطحات المائية	–	–	1949	-%13.5
إجمالي المتاح للاستخدام	810.4	%100	14454	%100
إجمالي الاحتياجات	1376	–	16690	–
الفجوة المائية	-565.6	–	-2236	–

المصدر:- أعد الجدول من قبلنا استناداً إلى بيانات:1-د.خدام،منذر" استشراف الوضع المائي في سورية حتى عام 2025 " [7] 2- وزارة المياه والري، إدارة الإعلام والتوعية المائية " دليل الطلبة المائي"، الأردن،2004. [8] 3- وزارة الري، مديرية الموارد المائية، سورية، 2005. [9]

من المعطيات الواردة في الجدول (4) نجد أن إجمالي الموارد المائية في الأردن قد بلغ نحو 810 مليون م3 في السنة، في حين بلغ إجمالي الطلب على المياه نحو 1376 مليون م3 في السنة، ولهذا بلغ العجز في الميزان المائي نحو 565 مليون م3 في السنة.

أما بالنسبة لسورية فقد بلغ إجمالي المتاح للاستخدام نحو14454 مليون م3 في عام 2003، في حين بلغ إجمالي الطلب على المياه نحو 16690 مليون م3، ولهذا بلغ العجز في الميزان المائي السوري نحو2236 مليون م3.

من جهة أخرى فإن استعمالات المياه في الأردن وسورية، تنحصر في الري الزراعي، وفي الاستخدامات المنزلية والصناعية. انظر معطيات الجدول(5)

جدول رقم (5) استعمالات المياه في الأردن وسورية /لعام 2003(مليون م3)

استعمالات المياه	الأردن		سورية	
	الكمية/	%	الكمية	%
للزراعة	512.9	63.3	12721	88
للشرب والأغراض المنزلية	261.8	32.3	1228	8.5
للصنــاعة	35.7	4.4	505	3.5
المجموع العام	810.4	100	14454	100
عدد السكان(مليون نسمة)	5200		17.550	
نصيب الفرد م3/السنة	155		824	
المساحة المروية(ألف هكتار)	71.3		1361	
نصيب الهكتار المروي م3	7190		9395	

المصدر: أعد الجدول من قبلنا استناداً إلى بيانات- 1-:د.خدام،منذر" استشراف الوضع المائي في سورية حتى عام 2025 " [7]1- وزارة المياه والري، " دليل الطلبة المائي" لعام 2004، الأردن. [8] 3- وزارة الري، مديرية الموارد المائية، 2005، سورية. [9]

من المعطيات في الجدول (5) نجد أن إجمالي كميات المياه المتاحة للاستخدام في الأردن قد بلغ نحو810.8 مليون م3، استعملت الزراعة منها نحو63.3%، في حين استعملت لغايات الشرب والأغراض المنزلية نحو 32.3% منها. أما الباقي والبالغ نحو 4% فقد استخدم في الصناعة. ومن جهة أخرى بلغ نصيب الفرد الأردني نحو 155 م3/ السنة، وهي كمية قليلة جدا" بالمقارنة مع المقنن العالمي والبالغ 1000 م3/ سنويا".

وفيما يخص سورية نجد أن إجمالي كميات المياه المتاحة للاستخدام قد بلغ نحو 14454 مليون م3 توزعت بنسبة 88 % للزراعة، و8.5 %استعملت لغايات الشرب والأغراض المنزلية، في حين استخدم في الصناعة نحو 3.5 %، ومن جهة أخرى بلغ نصيب الفرد في سورية نحو 824 م3/ السنة من الموارد المائية المتجددة، وهي نسبة مقبولة عالميا" على المدى القصير وفي ظل الإمكانات المتاحة للموارد المائية في سورية.

3- الموارد البشرية:

تعد الموارد البشرية من أهم الركائز الأساسية في العملية الإنتاجية، لما لها من دور فعال في الإنتاج في القطاعات الاقتصادية كافة، ومنها القطاع الزراعي. ولتكوين صورة عن حجم العمالة الزراعية في البلدين سورية والأردن. انظر الجدول(6)

تشير معطيات الجدول (6) أن عدد سكان الجمهورية العربية السورية بلغ نحو 17793 ألف نسمة عام 2004، وبلغ عدد السكان الريفيين نحو 8782 ألف نسمة أي ما نسبة 49.3% من إجمالي السكان، هذا وقد بلغ عدد العمالة الكلية نحو 4908 ألف نسمة أي ما نسبة 4.1% من إجمالي عدد السكان. منهم في القطاع الزراعي نحو 734 ألف نسمة أي ما نسبة 14.9% من إجمالي العمالة. في حين بلغ عدد سكان الأردن لعام 2004 نحو 5350 ألف نسمة لعام 2004، وبلغ عدد السكان الريفيين نحو 945.7 ألف نسمة أي ما نسبة 17.6% من إجمالي السكان، هذا وقد بلغ عدد العمالة الكلية نحو 1172 ألف نسمة أي ما نسبة 21.9 % من إجمالي عدد السكان، منهم في القطاع الزراعي نحو 72.5 ألف نسمة أي ما نسبة 6.2% من إجمالي العمالة.

جدول رقم (6) التعداد السكاني والعمالة في الأردن و سورية في عام 2004 (بالألف نسمة)

البيان	الأردن	سورية
عدد السكان الكلي	5350	17793
السكان الريفيون	945.7	8782
إجمالي عدد العمال	1172	4908
إجمالي عدد العمال الزراعيين	72.5	734
النسبة%		
الريفيون/إجمالي السكان	%17.6	%49.3
العمال الكلي/ السكان الكلي	%21.9	%27.5
العمال الزراعيون/ السكان الكلي	%1.35	%4.1
العمال الزراعيون/ العمال الكلي	%6.2	%14.9

المصدر: أعد الجدول من قبلنا استناداً إلى بيانات 1- دائرة الإحصاءات العامة، الكتاب الإحصائي السنوي(2004) الأردن [2] **2-** المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية 2005، سورية. [3]

4- الموارد المالية:

يعد توفير الموارد المالية من أهم المرتكزات الأساسية في أي عملية تنموية. إن القطاع الزراعي بحاجة ماسة إلى الموارد المالية، للنهوض به ولإنعاشه ولزيادة إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي. تعد البنوك التجارية ومؤسسات الإقراض الزراعي والوسطاء والتجار في أسواق الجملة والتمويل الذاتي من أهم الموارد المالية للقطاع الزراعي في الأردن وسورية. وفي الأردن يوجد العديد من البنوك التجارية الخاصة، والمؤسسات الحكومية المتخصصة منها؛ مؤسسة الإقراض الزراعي المتخصصة بالتمويل الزراعي الحكومي في الأردن.

أما بالنسبة لسورية فيوجد العديد من المصارف الحكومية المتخصصة منها المصرف الزراعي التعاوني المتخصص بتقديم التمويل الزراعي الحكومي، إضافة لبدء وجود المصارف الخاصة اعتبارا من عام 2004. ولتكوين صورة واضحة عن التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الزراعي في الأردن وسورية انظر معطيات الجدول (7).

جدول رقم(7) التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة للزراعة (مليون دولار أمريكي)2004

البيان	الأردن	سورية
إجمالي تسهيلات المصارف الحكومية والخاصة	8740	6323
حصة القطاع الزراعي من إجمالي التسهيلات	174	1635
تسهيلات المصارف الزراعية الحكومية	15	121
حصة تسهيلات المصارف الزراعية الحكومية/إجمالي تسهيلات الزراعة	%8.6	%7.4
حصة القطاع الزراعي من إجمالي تسهيلات البنوك%	%2	%25.8
سعر صرف الدولار الأمريكي للعملة المحلية	0.709 دينار	52.2 ل.س

المصدر: أعد الجدول من قبلنا استناداً إلى 1- البنك المركزي الأردني – النشرة الإحصائية – 2005، الأردن. [10]

2- مصرف سورية المركزي، النشرة الربعية، المجلد 42، العدد 3-4، 2004، سورية. [11]

تشير بيانات الجدول (7) أن إجمالي التسهيلات المقدمة للقطاع الزراعي في الأردن من المصارف في عام 2004 بلغ نحو 174 مليون دولار أمريكي أي ما نسبته 2% من التسهيلات الإجمالية، توزعت إلى 159 مليون دولار أمريكي من المصارف المرخصة غير الحكومية بنسبة 91.4%، و 15 مليون دولار أمريكي من المصارف الزراعية الحكومية بنسبة 8.6%.[12]

وفيما يخص سورية نجد أن إجمالي التسهيلات المقدمة للقطاع الزراعي من المصارف في عام 2004 بلغ نحو 1635 مليون دولار أمريكي أي ما نسبته 25.8% من التسهيلات الإجمالية، أسهم المصرف الزراعي التعاوني بنسبة7.4% منها في حين أسهمت بقية المصارف الحكومية الأخرى بنسبة 92.6%. [13]

ب- واقع الإنتاج الزراعي في الأردن وسورية:

في هذا المبحث سوف نتناول الوضع الراهن للقطاع الزراعي في الأردن وسورية بشقيه النباتي والحيواني، ودراسة موقعه في التنمية الزراعية، ودراسة الميزان التجاري للمنتجات الزراعية في الأردن وسورية.

1 -الإنتاج النباتي:

يعد الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني من أهم الركائز الأساسية للقطاع الزراعي، وذلك لأهميته بالنسبة للإنسان وللاستمرار بالحياة. وفيما يخص الإنتاج النباتي، ففي الأردن وسورية تزرع المحاصيل الحقلية، والخضار، والأشجار المثمرة. ولتكوين صورة واضحة عنها انظر معطيات الجدول 8

جدول رقم(8) مساحة وإنتاج القطاع النباتي في الأردن وسورية في عام 2004

البيان	الأردن			سورية		
	ري	بعل	مجموع	ري	بعل	مجموع
محاصيل(ألف هكتار)	7.7	140.2	147.9	1167	2546	3713
خضار(ألف هكتار)	35.0	1.9	36.9	128	42	170
أشجار مثمرة(ألف هكتار)	33.4	52.6	86.0	144	702	846
إجمالي المساحة(ألف هكتار)	76.1	194.7	270.8	1439	3290	4729
إنتاج المحاصيل(ألف طن)	357			6762	1916	8678
إنتاج الخضار(ألف طن)	1340			2623	462	3085
إنتاج الأشجار(ألف طن)	447			1484	1447	2931
غلة الهكتار(طن/ الهكتار)						
إنتاجية المحاصيل طن/هكتار *	2.410			5.779		0.752
إنتاجية الخضار طن/هكتار *	36.314			20.492		11.000
إنتاجية الأشجار المثمرة طن/هكتار*	5.197			10.450		2.061
نصيب الفرد (كغ/ السنة)	400			825		

المصدر:- أعد الجدول من قبلنا استناداً إلى بيانات:-1- وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية2005، سورية. [5] 2- دائرة الإحصاءات العامة " الكتاب الإحصائي السنوي" " الإحصاءات الزراعية" 2004، الأردن. [6]

* الإحصاء الأردني لا ينسب الإنتاج إلى طرق الري.

من المعطيات الواردة في الجدول (8) نجد أن مساحة الأراضي المزروعة فعلا" في عام 2004 في الأردن، توزعت إلى مساحات مزروعة بالمحاصيل الحقلية، والخضار، والأشجار المثمرة، وبطريقتي الري والبعل، وأنتجت نحو 2114 ألف طن. وكان معدل إنتاج الهكتار من المحاصيل نحو 2410 كغ في السنة، في حين كان معدل إنتاج الهكتار من الخضار نحو 36314 كغ، في السنة، بينما كان معدل إنتاج الهكتار للأشجار المثمرة نحو 5197 كغ في السنة. هذا وقد بلغ نصيب الفرد من الإنتاج النباتي نحو 400 كغ / السنة.

وفي سورية نجد أن مساحة الأراضي المزروعة فعلا" في عام 2004، توزعت إلى مساحات مزروعة بالمحاصيل الحقلية و الخضار، والأشجار المثمرة، وأنتجت نحو 14694 ألف طن، وكان معدل إنتاج الهكتار المروي من المحاصيل نحو 5779 كغ، و 752 كغ للبعل في السنة، في حين كان معدل إنتاج الهكتار المروي من الخضار نحو 20492 كغ، و 11000 كغ للبعل في السنة، بينما كان معدل إنتاج الهكتار المروي من الأشجار المثمرة نحو 10450 كغ، و 2061 كغ للبعل في السنة، هذا وقد بلغ نصيب الفرد من الإنتاج النباتي نحو 825 كغ/ السنة.

إن من أسباب انخفاض معدل إنتاجية الهكتار الواحد من الخضار في سورية بالمقارنة مع الأردن يعود بالدرجة الأولى إلى تدني (انخفاض) كفاءة استخدام طرق الري المستخدمة(الري بالغمر).

2- الإنتاج الحيواني:

يعتبر قطاع الثروة الحيوانية من القطاعات الزراعية الهامة في الأردن وسورية، وذلك لما يسهم به من تشغيل الأيدي العاملة، وتوفير سبل العمل والحياة الكريمة لعدد من سكان الريف والبادية، بالإضافة لما يقدمه من منتجات أساسية لاستهلاك المواطنين. ولتكوين صورة واضحة عن الوضع الراهن للثروة الحيوانية انظر معطيات الجدول (9).

جدول رقم (9) إعداد وإنتاج الثروة الحيوانية في الأردن وسورية خلال عام2004

البيان	الأردن	سورية
عدد الأبقار(ألف رأس)	69.29	1024.1
عدد الضأن(ألف رأس)	1529.09	17565.2
عدد الماعز(ألف رأس)	501.04	1130.9
عدد السكان(ألف نسمة)	5350	17793
إنتاج اللحوم الحمراء(ألف طن)	13	216
إنتاج الحليب(ألف طن)	222.6	2128
نصيب الفرد من اللحوم الحمراء كغ/ الفرد/ السنة	2.4	12.1
نصيب الفرد من الإنتاج المحلي للحليب كغ/ الفرد/ السنة	41.6	119.5

المصدر: أعد الجدول من قبلنا استناداً إلى 1- وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية2005، سورية. [5]2- دائرة الإحصاءات العامة " الكتاب الإحصائي السنوي" " الإحصاءات الزراعية" 2004، الأردن. [6]3- وزارة الزراعة"التقرير السنوي" 2004، الأردن[4].

من المعطيات الواردة في الجدول (9) نجد أن عدد أغنام الضأن بلغ 1529 ألف رأس في الأردن، وعدد الأبقار بلغ 69 ألف رأس، وعدد الماعز بلغ 501 ألف رأس. في حين بلغ الإنتاج من اللحوم الحمراء نحو 13 ألف

طن، وكان نصيب الفرد الواحد نحو 2.4 كغ/ السنة، أما إنتاج الحليب قد بلغ نحو 222 ألف طن في السنة، وبلغ نصيب الفرد نحو 41 كغ/ السنة.

وفيما يخص سورية نجد أن عدد أغنام الضأن بلغ 17565 ألف رأس، وعدد الأبقار بلغ 1024 ألف رأس، وعدد الماعز بلغ 1130 ألف رأس. في حين بلغ الإنتاج من اللحوم الحمراء نحو 216 ألف طن، وكان نصيب الفرد الواحد نحو 12 كغ/ السنة. أما إنتاج الحليب فقد بلغ نحو 2128 ألف طن في السنة، وبلغ نصيب الفرد نحو 119 كغ/ السنة.

وفيما يتعلق بقطاع الدواجن، والذي يحتل مكانة بارزة في القطاع الزراعي في الأردن وسورية. فإن المعطيات في الجدول (10) تعطي صورة عنها.

جدول رقم (10) أعداد وإنتاج مزارع الدواجن في الأردن وسورية خلال عام2004

البيان	الأردن	سورية
عدد مزارع دجاج اللحم(الفروج)	2164	7560
عدد مزارع دجاج البيض	284	2070
عدد مزارع دجاج أمهات اللحم	103	234
عدد مزارع دجاج أمهات البيض	5	59
العدد الإجمالي	2600	9923
إنتاج الدجاج من اللحم(ألف طن)	114	171.8
إنتاج الدجاج من بيض المائدة (مليون)	888.5	4002
عدد السكان(ألف نسمة)	5350	17793
نصيب الفرد من لحم الدجاج (كغم/ الفرد)	21.3	9.6
نصيب الفرد من إنتاج البيض(البيض/فرد)	166	225

المصدر: أعد الجدول من قبلنا استناداً إلى بيانات 1- وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية2005، سورية. [5]1- دائرة الإحصاءات العامة " الكتاب الإحصائي السنوي" " الإحصاءات الزراعية" 2004، الأردن. [6] 3- وزارة الزراعة"التقرير السنوي" 2004، الأردن.

من المعطيات الواردة في الجدول (10) نجد أن أعداد المزارع في الأردن في عام 2004 بلغ نحو 2600 مزرعة، توزعت إلى 2164 مزرعة لدجاج اللحم أي ما نسبته 83.2%، و284 مزرعة لدجاج البيض أي ما نسبته 11%، و103 مزرعة لدجاج أمهات اللحم أي ما نسبته 4%، 5 مزرعة لدجاج أمهات البيض أي ما نسبته 1.8%. هذا وقد بلغ إجمالي الإنتاج من لحم الفروج نحو 114 ألف طن، ومن بيض المائدة نحو 888 مليون بيضة، في حين بلغ نصيب الفرد من لحم الدجاج نحو 21 كغ / السنة، و166 بيضة/ السنة.

ونجد في سورية أن أعداد المزارع في عام 2004 بلغ نحو 9923 مزرعة، توزعت إلى 7560 مزرعة لدجاج اللحم أي ما نسبته 76.3%، وإلى 2070 مزرعة لدجاج البيض أي ما نسبته 20.8%، والى234 مزرعة لدجاج أمهات اللحم أي ما نسبته 2.3%، وإلى59 مزرعة لدجاج أمهات البيض أي ما نسبته0.6%. هذا وقد بلغ إجمالي

الإنتاج من لحم الفروج نحو 171.8 ألف طن، ومن بيض المائدة نحو 4002 مليون بيضة، في حين بلغ نصيب الفرد من لحم الدجاج نحو 9.6 كغ/ السنة، و225 بيضة/ السنة.

3- الأهمية الاقتصادية والتنموية للزراعة في الأردن وسورية:

تعتبر الزراعة من الركائز الأساسية للتنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.انظر معطيات الجدول11.

جدول رقم(11) مساهمة الزراعة في الناتج المحلي لكل من الأردن وسورية 2004(مليون دولار أمريكي)

البيان	الأردن	سورية
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	11511	25801
مساهمة القطاع الزراعي بالناتج المحلي الإجمالي	273.5	6033
حصة القطاع الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي	%2.4	%23
سعر صرف الدولار الأمريكي للعملة المحلية بالأسعار التجارية	0.709 دينار	48.6 ل.س
عدد السكان(ألف نسمة)	5350	17793
حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية(دولار أمريكي)	2151	1450
حصة الفرد من الناتج المحلي الزراعي بالأسعار الجارية دولار أمريكي)	51	339
حصة الفرد الريفي من الناتج المحلي الزراعي بالأسعار الجارية(دولار	289	687

المصدر: أعد الجدول من قبلنا استناداً إلى بيانات 1- دائرة الإحصاءات العامة، الكتاب الإحصائي السنوي(2004) الأردن. [2]

3- المكتب المركزي للإحصاء،المجموعة الإحصائية 2005، سورية. [3]

من المعطيات الواردة في الجدول(11) تبين أن إسهام القطاع الزراعي في سورية في الناتج المحلي الإجمالي قد بلغ ما نسبته 23%، في حين لم يزد إسهام قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في الأردن على 2.4%. ونجد أن نصيب الفرد في الأردن من الناتج المحلي بلغ نحو 2151 دولاراً أمريكياً في السنة، ونصيبه من الناتج المحلي الزراعي بلغ نحو 51 دولاراً، وفي سورية بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي نحو 1450دولاراً أمريكياً في السنة، ونصيبه من الناتج المحلي الزراعي بلغ نحو 339 دولاراً. مما يعني أن القطاع الزراعي في سورية يلعب دورا" أكبر في الاقتصاد الوطني، وفي التنمية بصورة عامة من دوره في الأردن.

وفي مجال التجارة الخارجية فإن للزراعة موقعا هاما، وهذا يتضح من المعطيات الواردة في الجدول (12).

جدول رقم (12) الميزان التجاري الزراعي في الأردن وسورية لعام 2004 (مليون دولار)

البيان	الأردن	سورية
التجارة الإجمالية	11392	15107

التجارة الزراعية	1915	2468
المستوردات الكلية	8140	7995
المستوردات الزراعية*	1401	1462
المستوردات الزراعية/ المستوردات الكلية	%17.2	%18.2
الصادرات الكلية	3252	7112
الصادرات الزراعية*	514	1006
الصادرات الزراعية/ الصادرات الكلية	%15.8	%14
التجارة الزراعية/ الكلية%	%16.8	%16.5
الميزان التجاري الزراعي	-887	-456

المصدر: أعد الجدول من قبلنا استناداً إلى بيانات 1- دائرة الإحصاءات العامة " الكتاب الإحصائي السنوي" " الإحصاءات الزراعية" 2004، الأردن. [6] **2**- المكتب المركزي للإحصاء،المجموعة الإحصائية 2005، سورية. [3]

*- لقد تم حساب الصادرات والمستوردات الزراعية السورية من خلال المجموعة الإحصائية 2005، حيث تعرف التجارة الزراعية[14] على أنها إجمالي الفئات التالية:1- المواد الغذائية والحيوانات الحية.2-المشروبات والتبغ.3- المواد الخام باستثناء عجينة الورق وبقاياه والنفايات المعدنية.4- الزيوت الحيوانية والنباتية والدهون والشموع.

من المعطيات الواردة في الجدول (12) نجد أن المستوردات الزراعية في الأردن تشكل ما نسبته17.2% من إجمالي المستوردات، في حين أن الصادرات شكلت ما نسبته 15.8%. وفي سورية فقد شكلت المستوردات الزراعية ما نسبته 18% من إجمالي المستوردات، وشكلت الصادرات ما نسبته 14% من إجمالي الصادرات.

4- الميزان السلعي:

يعد تأمين الغذاء من أهم متطلبات الحياة. فالإنسان مستهلك وبالتالي يعمل بكافة الوسائل لتأمين متطلباته لكي يستمر في الحياة. ومما لا شك فيه أن الكثير من دول العالم يتميز بالاكتفاء الذاتي في جزء من المتطلبات الغذائية والزراعية، ولديها عجز في جزء آخر. ففي الأردن استطاع القطاع الزراعي تحقيق الاكتفاء الذاتي لجزء بسيط من المنتجات الزراعية، ولديه عجز في جزء كبير، ويعود السبب في ذلك إلى محدودية الإمكانات المتاحة للقطاع الزراعي. أما في سورية وبالنظر إلى الإمكانات المتاحة للقطاع الزراعي، فقد حقق القطاع الزراعي نسبة عالية من الاكتفاء الذاتي في الكثير من المنتجات الزراعية. ولتكوين صورة واضحة عن الميزان السلعي للمنتجات الزراعية في الأردن وسورية،انظر معطيات الجدولين (14.13)

جدول رقم (13) الميزان السلعي لأهم المنتجات الزراعية من الحبوب في الأردن وسورية 2004

البيان	**الأردن (ألف طن)**		**سورية (ألف طن)**	
	إجمالي الحبوب	**القمح**	**إجمالي الحبوب**	**القمح**

إنتاج	49	13	5279	4537
استيراد	1861	670	1624	143
تصدير	0	0	894	700
المتاح للاستهلاك المحلي	1910	683	6009	3980
الفجوة التجارية	−1861	−670	−730	557
الاكتفاء الذاتي%	%2.5	%1.9	%87.8	%114
نصيب الفرد من المتاح كغ/ السنة	357	128	337	223

المصدر: أعد الجدول من قبلنا استناداً إلى بيانات 1− وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي" المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية" 2005، سورية. [5]2− دائرة الإحصاءات العامة " الكتاب الإحصائي السنوي" " الإحصاءات الزراعية" 2004، الأردن. [6]

جدول رقم (14) الميزان السلعي لأهم المنتجات الزراعية من الخضار لعام 2004

البيان	**الأردن (ألف طن)**			**سورية (ألف طن)**		
	إجمالي الخضار	**بندوره**	**بطاطا**	**إجمالي الخضار**	**بندوره**	**بطاطا**
إنتاج	1340	449	165	3085	965	542
استيراد	65.9	0	30	129.2	14.7	22
تصدير	508.6	238	29	336.7	260	17
المتاح للاستهلاك	898	211	166	2877.5	719	537
الفجوة التجارية	442.7	238	−1	207.5	254.3	−5
الاكتفاء الذاتي%	%149	%212	%99	%107	%133	%99
نصيب الفرد/كغ	167	39	31	161	40	30

المصدر: أعد الجدول من قبلنا استناداً إلى بيانات 1−وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي" المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية" 2005،سورية. [5]2− دائرة الإحصاءات العامة " الكتاب الإحصائي السنوي" " الإحصاءات الزراعية" 2004، الأردن. [6]

من المعطيات في الجدولين (13 و14)، نجد أن نسبة الاكتفاء الذاتي في الأردن من الحبوب لا تزيد على 2.5%، وفي القمح لا تزيد على 1.9%، ونتج عن ذلك فجوة في تجارة الحبوب وصلت إلى 442.7 ألف طن. في حين حققت الزراعة الأردنية اكتفاءً ذاتياً في منتجات الخضار وصلت إلى نحو 149%، وبلغ نصيب الفرد من منتجات الخضروات نحو167 كغ/ السنة، ومن المتاح للاستهلاك من الحبوب 357 كغ/ السنة.

من جهة أخرى فقد حققت الزراعة في سورية ما نسبته 87.8% اكتفاءً ذاتياً من منتجات الحبوب، وصلت هذه النسبة في القمح 114%، في حين تعاني سورية من عجز كبير في إنتاج الشعير. أما في مجال الخضار فقد حققت سورية الاكتفاء الذاتي بنسبة 107%، وبلغ نصيب الفرد من منتجات الخضروات نحو 161 كغ/ السنة، و337 كغ/ السنة من المتاح للاستهلاك المحلي من الحبوب.

ولتكوين صورة واضحة عن الميزان السلعي لمنتجات الأشجار المثمرة في الأردن وسورية، انظر معطيات الجدول (15).

جدول رقم (15) الميزان السلعي لأهم المنتجات الزراعية من الأشجار المثمرة لعام 2004

البيان	الأردن الأشجار المثمرة والفاكهة(ألف طن)				سورية الأشجار المثمرة والفاكهة(ألف طن)			
	الإجمالي	زيتون	تفاح	حمضيات	الإجمالي	زيتون	تفاح	حمضيات
إنتاج	447	160	42.4	127	2931	1027	358	844
استيراد	71	0.38	18	24	19.1	0	0	18.6
تصدير	41.8	1.8	0.9	11.1	89.9	0.5	28	27.8
المتاح	473.7	158.5	59.5	142.9	2860.2	1026.5	330	834.8
الفجوة التجارية	-29	1.4	17.1	12.9	70.8	0.5	28	9.2
الاكتفاء الذاتي	%93.8	%101	%71	%88	%102	%100	%108	%101
نصيب الفرد/كغ	89	29.5	11	26.7	160	57	18	46.8

المصدر: أعد الجدول من قبلنا استناداً إلى بيانات 1-وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي" المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية" 2005،سورية. [5]2- دائرة الإحصاءات العامة " الكتاب الإحصائي السنوي" " الإحصاءات الزراعية" 2004، الأردن. [6]

تشير معطيات الجدول (15) أن الأردن قد حقق ما نسبته 93.8% اكتفاءً ذاتياً من إجمالي منتجات الأشجار المثمرة، ووصلت هذه النسبة في الزيتون إلى 101%، وفي التفاح 71 %، وإلى 88% من الحمضيات،، وبلغ نصيب الفرد من منتجات الأشجار المثمرة نحو 89 كغ/ السنة.

وفي سورية حقق القطاع الزراعي اكتفاءً ذاتياً وصل إلى 102% من منتجات الأشجار المثمرة، و 100% للزيتون، و 108% للتفاح، و 101% للحمضيات، وحقق فائضاً في الفجوة التجارية وصلت إلى نحو 70.8 ألف طن، وبلغ نصيب الفرد من منتجات الأشجار المثمرة نحو 160 كغ/ السنة.

ولتكوين صورة واضحة عن الميزان السلعي للمنتجات الحيوانية في الأردن وسورية، انظر معطيات الجدول (16).

جدول (16) الميزان السلعي لأهم المنتجات الزراعية الحيوانية في الأردن وسورية لعام 2004

البيان	المنتجات الحيوانية			
	اللحوم الحمراء	الحليب	لحم الدجاج	بيض (مليون)
1- الأردن(ألف طن)				

إنتاج	13	222.6	114	888.5
استيراد	35.8	282.5	11.8	0
تصدير	0	16.1	0	12.1
المتاح للاستهلاك المحلي	48.8	489	125.8	876.4
الفجوة التجارية	35.8	−266	−11.8	12.1
الاكتفاء الذاتي	%26	%45.5	%90	%101
نصيب الفرد من المتاح كغ/ السنة	9.1	91	23.5	163
2- سورية(ألف طن)	–	–	–	–
إنتاج	216	2128	171.8	4002
استيراد	5.8	0	0	0
تصدير	44.8	0	0	48
المتاح للاستهلاك المحلي	177	2128	171.8	3954
الفجوة التجارية	39	0	0	48
الاكتفاء الذاتي	%122	%100	%100	%101
نصيب الفرد من المتاح كغ/ السنة	9.9	119	9.6	222

المصدر: أعد الجدول من قبلنا استناداً إلى بيانات 1- وزارة الزراعة، مديرية المعلومات والحاسوب"" التقرير السنوي " الأردن، 2004. [4] 2-وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي" المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية" 2005،سورية. [5]

من معطيات الجدول (16) نجد أن الأردن حقق نسبة متدنية من الاكتفاء الذاتي لمنتجات اللحوم الحمراء وصلت إلى نحو 26%، وما نسبته 45% للحليب. أما في مجال قطاع الدواجن فقد حقق الأردن ما نسبته 90% من لحم الدجاج(الفروج)، وما نسبته 101% من البيض. هذا وقد بلغ نصيب الفرد من اللحوم الحمراء نحو 9.1 كغ/ السنة، و 91 كغ/ السنة من الحليب، وفي مجال الدواجن فقد بلغ نصيب الفرد نحو 23.5 كغ/ السنة، و 163 بيضة في السنة من المتاح للاستهلاك المحلي.

وفيما يخص سورية نجد أن قطاع الثروة الحيوانية قد حققت اكتفاءً ذاتياً لجميع منتجاتها، وصلت الى 122% من اللحوم الحمراء، و 119% من البيض، و 100% من لحم دجاج الفروج، و101% من البيض. وفيما يخص نصيب الفرد من اللحوم الحمراء فقد بلغ نحو 9.9 كغ/ السنة، و 119 كغ/ السنة من الحليب، وفي مجال الدواجن فقد بلغ نصيب الفرد نحو 9.6 كغ/ السنة، و 222 بيضة في السنة من المتاح للاستهلاك المحلي.

5- إمكانات التبادل التجاري بين الأردن وسورية:

يخلق التبادل التجاري الخارجي مجالا" حيويا" للاقتصاديات الوطنية، ولذلك ثمة امكانية حقيقية لتكامل البلدين عن طريق التجارة بالمنتجات الزراعية. تشير معطيات الميزان السلعي للمنتجات الزراعية لكلا البلدين، والتركيب السلعي

للتجارة الخارجية وخاصة السلع الزراعية أن هناك امكانية للتبادل التجاري وبنسب عالية جدا" بين البلدين، والذي ينتج عنه تنشيط التجارة الخارجية، وتقليل تكاليف التصدير والاستيراد نظرا" لموقعهما الجغرافي. ولتكوين صورة واضحة عن امكانية التبادل السلعي التجاري بين البلدين انظر معطيات الجداول(17و 18،19).

جدول رقم (17) إمكان التبادل التجاري لأهم المنتجات الزراعية بين الأردن وسورية لعام 2004

البيان	الأردن(ألف طن)		سورية(ألف طن)	
	تصدير	استيراد	تصدير	استيراد
1- القمح	0	670	700	143
2- الخضار	508.6	65.9	260	14.7
3- منتجات الأشجار المثمرة	41.8	71	89.9	19.1
4- لحوم حمراء	0	35.8	44.8	5.8
إمكان التبادل التجاري للمنتجات الزراعية%				
نسبة إمكان التبادل التجاري بين الأردن وسورية لأهم المواد الغذائية والحيوانات الحية	الصادرات الأردنية إلى المستوردات السورية%		الصادرات السورية إلى المستوردات الأردنية %	
1- القمح	%0		%100	
2- الخضار	%100		%100	
3- منتجات الأشجار المثمرة	%100		%100	
4- لحوم حمراء	%0		%100	

المصدر: أعد الجدول من قبلنا استناداً إلى بيانات الجداول(13،14،15،16)

من معطيات الجدول (17) نجد أن هنالك إمكاناً للتبادل السلعي التجاري للمنتجات الزراعية بين الأردن وسورية، وخاصة لكون منتجات البلدين مقبولة للسكان شكلا" ومضمونا"، حيث نجد أن سورية تستطيع أن تزود الأردن بما نسبته 100% من مستورداته من مادة القمح، ومنتجات الأشجار المثمرة، واللحوم الحمراء. في حين أن الأردن يستطيع أن يزود ما نسبته 100% من مستوردات سورية من الخضار، ومنتجات الأشجار المثمرة. وفي ما يخص منتجات القمح، واللحوم الحمراء لا تستطيع الأردن تزويد سورية، وذلك لعدم تصدير الأردن لهاتين السلعتين.

تشير معطيات الجدول(18)، ووفقا" للتصنيف العالمي للتركيب السلعي للتجارة الخارجية. أن هنالك إمكاناً للتجارة الخارجية، فالأردن لديه إمكان لتغطية 30 % من مستوردات سورية من المواد الغذائية، والحيوانات، و 95% من المشروبات والتبغ، 100% من الزيوت والشحوم النباتية والحيوانية. أما سورية لديها إمكان لتغطية ما نسبته 63 % من مستوردات الأردن من المواد الغذائية والحيوانات الحية، وما نسبته 60% من المشروبات والتبغ، وما نسبته 18.5% من الزيوت والشحوم النباتية والحيوانية.(انظر معطيات الجدولين18،19)

جدول(18)التركيب السلعي لأهم بنود التجارة الزراعية الخارجية، اللاردن وسورية لعام 2004(مليون دولار)

التركيب السلعي	الأردن		سورية	
	الصادرات	المستوردات	الصادرات	المستوردات
1- المواد الغذائية والحيوانات الحية	283	1073	669	942

2- المشروبات والتبغ	58.5	92	55.2	61.8
3- زيوت وشحوم نباتية وحيوانية	159	207	38.5	68.5
سعر الدولار للعملة المحلية	0.709 دينار	0.709 دينار	48.65ل.س	48.65ل.س
إمكان التبادل التجاري بين الأردن وسورية				
نسبة إمكان التبادل التجاري بين الأردن وسورية لأهم المواد الغذائية والحيوانات الحية	**الصادرات الأردنية إلى المستوردات السورية%**		**الصادرات السورية إلى المستوردات الأردنية %**	
1- المواد الغذائية والحيوانات الحية	%30		%63	
2- المشروبات والتبغ	%95		%60	
3- زيوت وشحوم نباتية وحيوانية	%100		%18.5	

جدول(19) التركيب السلعي للتجارة الخارجية لأهم للمواد الغذائية والحيوانات الحية لعام 2004(مليون دولار)

التركيب السلعي	**الأردن**		**سورية**	
	الصادرات	**المستوردات**	**الصادرات**	**المستوردات**
1- المواد الغذائية والحيوانات الحية منها	283	1073	669	942
- حيوانات حية	14.9	64	254	19.5
- لحوم واسماك	0	111.5	0.44	26.7
- الألبان ومنتجاتها والبيض	12.9	95.4	18.1	60.8
- الحبوب ومنتجاتها	9.7	139.5	161	291.3
- خضار وفواكه	198.8	116.5	159.8	85
سعر الدولار للعملة المحلية	0.709 دينار	0.709 دينار	48.65ل.س	48.65ل.س
إمكان التبادل التجاري بين الأردن وسورية %				
نسبة إمكان التبادل التجاري بين الأردن وسورية لأهم المواد الغذائية والحيوانات الحية	**الصادرات الأردنية إلى المستوردات السورية%**		**الصادرات السورية إلى المستوردات الأردنية %**	
- حيوانات حية	%76		%100	
- الألبان ومنتجاتها والبيض	%21		%18.9	
- الحبوب ومنتجاتها	%3.3		%100	
- خضار وفواكه	%100		%100	

المصدر: أعد الجدولين(18،19) استناداً **إلى بيانات1- دائرة الإحصاءات العامة " الكتاب الإحصائي السنوي"** العدد 55، 2004، الأردن. [2] **2-** المكتب المركزي للإحصاء،المجموعة الإحصائية 2005، سورية. [3]

ومن خلال معطيات الجدول (19) وبتفصيل أكثر للتركيب السلعي للمواد الغذائية والحيوانات الحية، نجد أن الأردن لديه إمكان تغطية المستوردات السورية، وبما نسبته 76% من الحيوانات الحية، و 21% من منتجات الألبان والبيض، و 3.3% من الحبوب ومنتجاتها(أي ما يستورده الأردن من الحبوب يتم تصنيع جزء منه ويعاد للتصدير)، و 100% من الخضار والفواكه.

في حين لدى سورية إمكان تغطية المستوردات الأردنية وبما نسبته 100% من الحيوانات الحية، و 18.9%من منتجات الألبان والبيض، و100% من الحبوب ومنتجاتها، و 100%من الخضار والفواكه.

الاستنتاجات والتوصيات:

1- الاستنتاجات:

فيما يخص الأردن:

1- ندرة الموارد الأرضية المتاحة للقطاع الزراعي، حيث بلغت 10% من إجمالي مساحة الأردن، يستغل منها فقط نحو 31%.

2- شح الموارد المائية المتاحة للقطاع الزراعي، حيث بلغت حصة القطاع الزراعي نحو513 مليون م3 أي ما نسبته 63% من إجمالي الموارد المتاحة، ومن جهة أخرى بلغت المساحة المزروعة المروية نحو 76.1 ألف هكتار أي ما نسبته 28% من إجمالي المساحة المزروعة فعلا".

3- قلة التمويل المخصص للقطاع الزراعي في الأردن والذي بلغ نحو 174 مليون دولار أي ما نسبته 2% من إجمالي التسهيلات المقدمة للقطاعات الاقتصادية.

4- تراجع نسبة مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي الناتج المحلي والتي بلغت نحو 2.4% في عام 2004 بعد أن كانت 7% في عام 1992، في حين ازدادت نسبة المستوردات من 17% في عام 2002 إلى 17.2% في عام 2004.

5- حقق الأردن الاكتفاء الذاتي من منتجات الخضار والزيتون وبيض المائدة، ولديه عجز في الحبوب واللحوم الحمراء والحليب والمحاصيل الصناعية.

أما فيما يخص سورية:

1- بلغت نسبة الأراضي الصالحة للزراعة نحو 31.9%، من مساحة القطر يزرع منها نحو 80% مستثمر فعلا" والباقي يترك للراحة أو غير مستثمر زراعيا".

2- بلغ نصيب القطاع الزراعي من الموارد المائية المتاحة نحو 88% من إجمالي المتاح وهي نسبة مقبولة، ولا سيما أن مساحة الأراضي المروية في سورية بلغت نحو 1361 ألف هكتار.

3- أن التمويل المقدم للزراعة في سورية شكل ما نسبته 25% من إجمالي التسهيلات وهي نسبة متدنية نظرا" لواقع القطاع الزراعي في سورية.

4 – تزايد نسبة إسهام القطاع الزراعي في جمالي الناتج المحلي والتي بلغت نحو 23% في عام 2004 بعد أن كانت 20% في عام 1997، وازدادت نسبة المستوردات من 18% في عام 2002 إلى 18.2% في عام 2004، في حين تراجعت الصادرات الزراعية من 18% في عام 2002 إلى 14% في عام 2004.

5- حققت سورية الاكتفاء الذاتي من أغلب المنتجات الزراعية بشقيها النباتي والحيواني باستثناء جزء قليل من الحبوب مثل محصول الشعير.

6- انخفاض معدل إنتاجية الدونم الواحد من الخضار وهذا يعود لأسباب عديدة منها استخدام الري بالغمر بدلا من الأساليب الحديثة في الري.

2- التوصيات:

1- العمل على زيادة المساحة المزروعة، بحيث يتم استغلال الأراضي الصالحة للزراعة كافة.

2- اعتماد تركيبة محصولية جديدة، والعمل على تنويع الزراعات ذات القيمة الإنتاجية العالية. وبذل الجهود والموارد لتطوير الإنتاج الحيواني ايضا".

3- توفير فرص العمل لسكان الريف لتقليل الهجرة من الريف إلى المدينة، وذلك لتوفير الأيدي العاملة للقطاع الزراعي بدلا" من العمالة الأجنبية التي تزيد في التكاليف نظرا" لارتفاع الأجور.

4 – الاستغلال الأمثل للموارد المائية المتاحة والعمل على تنميتها.

5- إزالة كافة العقبات بين الأردن وسورية لتنمية التجارة الخارجية فيما بينهما، نظرا"لقرب المسافة بين البلدين مما يقلل من تكاليفها، وتشجيع التكامل الزراعي بين البلدين.

6- اتباع أساليب الري الحديثة وخاصة في سورية، مما يوفر كميات كبيرة من المياه والتي يمكن استغلال جزء منها لزيادة المساحات المزروعة بالأشجار المثمرة، وتحويل جزء من المساحات البعلية إلى مساحات مروية لزيادة الإنتاج.

7- تقديم التمويل الزراعي الكافي لتطوير الموارد الزراعية، والعمل على إقامة المشروعات الزراعية الحديثة سواء عن طريق الدولة، أو عن طريق القطاع الخاص، وتسهيل إجراءات منح القروض للمزارعين وتشجيعهم على الاقتراض.

المراجع:

1) – وزارة الزراعة، *"الإستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية خلال الفترة 2002-2010* " المجلد الثاني، الأردن 2004، 161.

2) – دائرة الإحصاءات العامة *"الكتاب الإحصائي السنوي"* العدد 55"، "منشورات التجارة الخارجية" الأردن 2004، 239.

3)– المكتب المركزي للإحصاء *"المجموعة الإحصائية السنوية لعام 2005"*، سورية، 2005، 585.

4)– وزارة الزراعة، مديرية المعلومات والحاسوب" *التقرير السنوي*"، الأردن، 2004، 131.

5)– وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي" *المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية 2005* "، سورية، 2005.

6)– دائرة الإحصاءات العامة *"الكتاب الإحصائي السنوي"* " *الإحصاءات الزراعية*"، الأردن، 2004، 132.

7)– د.خدام، منذر" *استشراف الوضع المائي في سورية حتى عام 2025* "، الحلقة النقاشية التي يعقدها مشروع "سورية2025"، سورية، 2005، 29.

8)– وزارة المياه والري، إدارة الإعلام والتوعية المائية" *دليل الطلبة المائي*" الأردن، 2004، 104.

9)– وزارة الري، مديرية الموارد المائية" *الوضع المائي في سورية من عام 1992–2003*" دمشق، سورية، 2005، 181.

10)– البنك المركزي الأردني " *التقرير السنوي* "، الأردن، 2005، 133.

11)– مصرف سورية المركزي *النشرة الربعية* "، المجلد 42– العدد 3–4، سورية، 2004، 63.

12)– مؤسسة الإقراض الزراعي " *التقرير السنوي*"، الأردن، 2004، 78.

13)– المصرف الزراعي التعاوني " *التقرير السنوي*"، سورية، 2004، 49.

14)– وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المركز الوطني للسياسات الزراعية" التجارة الزراعية السورية" سورية، 2004، 160.